حقوق الإنسان أولاً : دراسة في مبادرة الامين العام للأمم المتحدة

The Human Rights up Front (HRUF): A study of the initiative of the Secretary-General of the United Nations

م.د. فيصل غازي ناصر*

lecturer dr. Faisal Ghazi Nasser

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٥/١٩ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٦/٢٣

تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١/٣٠

الملخص:

خلص فريق المراجعة الداخلية التابع للأمين العام الاسبق السيد بان كي مون(Ban Ki-moon) (كانون الثاني ٢٠٠٧ – كانون الأول ٢٠١٦) بشأن إجراءات الأمم المتحدة في نهاية الحرب الاهلية في سريلانكا إلى وجود "فشل منهجي" في الوفاء بمسؤوليات الأمم المتحدة في منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ودعا الفريق إلى استخلاص العبر وضمان وفاء الأمم المتحدة بمسؤولياتها الوقائية في جميع البلدان. وأدى ذلك إلى اطلاق خطة عمل" حقوق الإنسان أولا" التي تهدف إلى دمج حقوق الانسان في بنية الامم المتحدة عبر اجراء ثلاثة أنواع من التغييرات(ثقافي، تشغيلي وسياسي). ومن اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها، تراجع الزخم الاممي الداعم لمبادرة حقوق الانسان اولا بعد تولي السيد انطونيو غوتيرش Antonio Guterres منصب الامين العام للأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: حقوق الانسان ، الامم المتحدة ، بان كي مون ، سريلانكا.

* جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية ، Faisal.ghazi@nahrainuniv.edu.iq

Abstract:

The internal review team of the former Secretary General Mr. Ban Ki-moon concluded that there was a "systematic failure" in fulfilling the United Nations' responsibilities in preventing serious violations of human rights and international humanitarian law . And he called on the team to extract lessons and ensure that the United Nations fulfills its preventive responsibilities in all countries. This led to the launch of the “Human Rights up Front (HRUF)” action plan, which aims to integrate human rights into the structure of the United Nations by making three types of changes (cultural, operational and political).

One of the most important conclusions reached is that the international momentum in support of the (HRUF) declined after Mr. Antonio Guterres assumed the position of Secretary-General of the United Nations.

key words: Human Rights, United Nations, Ban Ki-moon, Sri Lanka

المقدمة:

تم تقديم العديد من التوصيات لتحسين استجابة الأمم المتحدة لحالات الانتهاكات الجسيمة على مر السنين لا سيما في التحقيق المستقل لعام ١٩٩٩ بشأن عمل الأمم المتحدة في رواندا والمراجعة في العام نفسه من سقوط سريبرينيتشا. وعلى الرغم من تنفيذ العديد من التوصيات الواردة في هذه التقارير وأصبحت منظومة الأمم

المتحدة أفضل في توقع الأزمات التي تؤثر على السكان المدنيين والاستجابة لها ولكن نتائج لجنة المراجعة الداخلية (IRP) لعام ٢٠١٢ بشأن عمل الأمم المتحدة في سريلانكا اوضحت بأن هناك الكثير الذي يتعين القيام به . في أعقاب تقرير اللجنة، كلف الأمين العام منظومة الأمم المتحدة بوضع خطة عمل لضمان استخلاص الدروس الضرورية وأن تكون الأمم المتحدة في وضع أفضل للتعامل مع تحديات الحماية أثناء النزاع. فكانت النتيجة المباشرة لهذه الجهود "مبادرة حقوق الانسان اولا".

أهمية البحث: يتناول البحث واحدة من المبادرات الرامية لتعزيز حقوق الانسان والتي لم تحظ بالاهتمام المناسب في الدراسات العربية .

هدف البحث: التعريف بمبادرة السيد بان كي مون " حقوق الانسان اولا" واستكشاف تطوراتها .

مشكلة البحث: على رغم من ان مبادرة "حقوق الانسان اولا" جاءت نتيجة لفشل الامم المتحدة المنهجي في حماية حقوق الانسان من الانتهاكات الجسيمة في سريلانكا وسعت الى اصلاح مكامن الخلل في اليات عمل الامم المتحدة بهذا الخصوص، فقد سقطت الامم المتحدة مجددا في حماية حقوق الانسان الانتهاكات الجسيمة ابان ازمة الروهنغا في ماينمار ٢٠١٧ .

فرضية البحث: تراجع اهتمام الامم المتحدة بمبادرة "حقوق الانسان اولا" بعد نهاية ولاية الامين العام بان كي مون ووصول السيد انطونيو غوتيرش.

الإطار المنهجي للبحث: تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي الذي ينتقل من الخاص الى العام وعلى المقترب التاريخي والوصفي التحليلي لمعالجة افكار هذه المبادرة وامتداداتها.

تقسيمات الدراسة : بغية تناول هذا الموضوع بالشرح والتحليل فقد تم تقسيمه إلى ما يأتي:

اولا: التعريف بـ "مبادرة حقوق الانسان اولا"

ثانيا: التحديات التي تواجه "مبادرة حقوق الانسان اولا"

ثالثا : الممارسات العملية لمبادرة "حقوق الانسان اولا"

رابعا: "حقوق الانسان اولا " بعد تسنم انطونيو غوتيرش منصب الامين العام للأمم المتحدة

اولا: التعريف بـ "مبادرة حقوق الانسان اولا"

١. ماهيتها

حقوق الإنسان أولاً، هي حملة داخلية داخل الأمم المتحدة ، أطلقها الأمين العام الاسبق بان كي مون (Ban Ki-moon) في كانون الاول ٢٠١٣، لتعزيز الوقاية وتحسين عمل الأمم المتحدة، ولضمان أن تكون مناهج حقوق الإنسان لمنع الفظائع والانتهاكات الجسيمة للحقوق هي جزء لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة في أي بلد معين، وهي تتقاطع مع الركائز الثلاث للأمم المتحدة وهي السلام والأمن والتنمية[١].

وقد أشار الأمين العام إلى أن الأمم المتحدة قد أسست على اربعة أركان بالتساوي: السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، ولهذا أطلق مبادرة "حقوق الإنسان أولا" للتركيز على هذه المبادئ الثلاثة ولتغيير الطريقة التي تتعامل بها المنظمة مع الأزمات ولكنه نوه أيضا بأن الدول الأعضاء تتشارك بهذه المسؤولية مع الأمم المتحدة، التي تتطلب دعمها والتزامها الكاملين" [٢].

ان "خطة عمل حقوق الإنسان أولاً"، تركز على تطوير قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة المبكرة والفعالة للعلامات المنذرة بوقوع انتهاكات جسيمة للقانون

الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، وتحسين تعبئة الدعم السياسي المقدم من الدول الأعضاء للإجراءات الوقائية .

يقود الأمين العام المبادرة، ويشرف نائب الأمين العام على تنفيذها، ولكيانات وموظفي الأمم المتحدة جميعا(في المقر الرئيس والميدان) دور مهم في تنفيذها[٣].

٢. اسباب اطلاق مبادرة "حقوق الانسان اولا"

كان المحفز لمبادرة حقوق الانسان اولاً تقرير بيتري Petrie Report لعام ٢٠١٢ ، وهو تقرير لجنة مراجعة مستقلة بتكليف من الأمين العام وكتبه تشارلز بيتري Charles Petrie والذي قيم استجابة الأمم المتحدة للأشهر الأخيرة من حرب عام ٢٠٠٩ في سريلانكا، كان التقرير ينتقد الأمم المتحدة بشكل غير عادي، ووصف أعمالها بأنها "فشل منهجي" ، وان استجابتها للأزمة غير متماسكة وغير فعالة وحذرة للغاية، وأوصت اللجنة "بإجراء استعراض شامل للإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة أثناء الحرب في سريلانكا وما بعدها فيما يتعلق بتنفيذ ولاياتها الإنسانية والحماية"[٤].

تم تصميم مبادرة حقوق الإنسان أولاً، لمنع الأمم المتحدة من تكرار إخفاقاتها في سريلانكا[٥]. وهي ترتبط ارتباطًا وثيقاً بالتوصيات المستمدة من التقارير السابقة التي تستعرض عمل الأمم المتحدة في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، لا سيما الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤[٦].

ان المنخرطين في صياغة المبادرة تجنبوا الدخول في ما كان يُنظر إليه على أنه نقاش غير مثمر حول التمييز بين "حماية المدنيين" و "حماية حقوق الإنسان"، حيث تلتزم "حقوق الانسان أولاً" بكليهما. فقد تعرض المدنيون في العديد من الحالات

لانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، بينما يواجهون في الوقت نفسه حالات طوارئ إنسانية من صنع الإنسان يجب حماية المدنيين من كليهما[٧].

٣.مستويات التحول المستهدفة

وتسعى (HRUF) The Human Rights up Front **إلى احداث ثلاثة أنواع من التغييرات في منظومة الامم المتحدة وهي:**

١. التغيير الثقافي cultural change : يجب على جميع الموظفين وكيانات الأمم المتحدة القيام بعملهم مع الوعي بمسؤوليتهم الأوسع لدعم ميثاق الأمم المتحدة والولايات العامة للأمم المتحدة، كما ان على الموظفين اتخاذ المواقف المبدئية والتصرف بشجاعة أخلاقية ويوفر مقر الأمم المتحدة الدعم للموظفين الذين يتحملون المسؤوليات العامة للأمم المتحدة ؛ وينبغي ان يكون هناك قدر أكبر من المساءلة عن عمل الأمم المتحدة[٨]. وقد اشار نائب الأمين العام إلياسون (Jan Kenneth Eliasson) في رسالة وجهها إلى جميع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة قائلا: "في سعينا لتعزيز منعنا لانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع ، فإن المبادرة تدخل في صميم مسؤولياتنا كموظفين في الأمم المتحدة ولكي تنجح هذه المبادرة من الضروري أن يفهم كل موظف في الأمم المتحدة ما يعنيه التزام الأمم المتحدة بحقوق الإنسان بالنسبة للمنظمة ولأنفسهم"[٩].

٢. تغيير تشغيلي operational change، في الميدان وفي المقر، من خلاله تتطلب مبادرة "حقوق الانسان اولا" من منظومة الأمم المتحدة أن تظل على دراية بانتهاكات حقوق الإنسان التي يمكن أن تشير إلى الأسوأ في المستقبل ؛

ودعم تحسين الإنذار المبكر والتحليل والاستراتيجيات المشتركة؛ وضمان تنسيقًا أفضل وقدرة أكثر تكيفاً للاستجابة[١٠]. وقد أكد الأمين العام السيد بان كي في ٢٤ كانون الاول ٢٠١٥ بأن هذه المبادرة تهدف في نهاية المطاف إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان من خلال التغيير الثقافي والعملي [١١].

٣. تغيير في المشاركة السياسية للأمم المتحدة، تشجع خطة عمل "حقوق الانسان اولا" المزيد من المشاركة الاستباقية مع الدول الأعضاء لتوليد الدعم السياسي للعمل المبكر والوقائي[١٢].

تتميز المبادرة بخطة عمل تضم أكثر من ٦٠ إجراءً تستهدف المجالات الحاسمة التي فشلت فيها الأمم المتحدة في سريلانكا، وتشمل هذه المجالات تنسيق الإنذار المبكر والاستجابة للأزمات في مقر الأمم المتحدة؛ تبادل المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة بشأن التهديدات التي يتعرض لها المدنيون؛ دعم فرق الأمم المتحدة القطرية UN Country Teams على الارض ...الخ ، تدعم المبادرة مسؤولي الأمم المتحدة الذين يتخذون موقفًا أكثر نشاطاً عند إثارة التهديدات للمدنيين والأزمات الأخرى مع الدول الأعضاء[١٣].

تتضمن المبادرة آليات للاستجابة للأزمات، ولكنها تسعى إلى تجنب إنشاء هياكل جديدة ذات مهام مستحدثة والبقاء محايدة التكلفة، في محاولة للبقاء دون المستوى الذي يتطلب موافقة الدول الأعضاء على الميزانية.

توصي مبادرة "حقوق الإنسان أولاً" بستة إجراءات يمكن أن تساعد منظومة الأمم المتحدة على الوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان:

١. دمج حقوق الإنسان في حياة الموظفين، حتى يفهموا ما تعنيه ولايات والتزامات الأمم المتحدة تجاه حقوق الإنسان بالنسبة لإدارتهم أو وكالتهم أو صندوقهم أو برنامجهم وبالنسبة لهم شخصياً[١٤].

٢. تزويد الدول الأعضاء بمعلومات صريحة فيما يتعلق بالشعوب المعرضة لخطر الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي أو المعرضين لها[١٥].

٣. ضمان استراتيجيات متماسكة للعمل على الأرض والاستفادة من قدرات منظومة الأمم المتحدة بطريقة متضافرة[١٦].

٤. في المقر، يعتمد نهجاً أكثر تماسكاً لتنسيق استجابة الأمم المتحدة، وهذا يتطلب تعزيز الحوار مع الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان. يقدم أيضاً دعماً مبكراً وأكثر تماسكاً لفرق الامم المتحدة على الأرض قبل ظهور الأزمة. وعندما لا يمكن تجنب أزمة ما فإن الاستجابة ستسترشد بالحاجة إلى حماية المدنيين وحقوق الإنسان الخاصة بهم ، وكذلك معالجة محنتهم الإنسانية[١٧].

٥. تحقيق تأثير أكبر في عمل حماية حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من خلال تحليل أفضل للوقائع ذات الصلة بحقوق الانسان[١٨].

٦. إنشاء نظام مشترك لإدارة المعلومات بشأن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني[١٩].

تشكل الإجراءات المقترحة جزءاً من مسؤوليات الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في الميثاق والدول الأعضاء، ويتطلب التنفيذ إعادة ترتيب أولويات الموارد، ومع ذلك فإن الأهم من الموارد هو التأثير الفعال بهدف التغيير في الثقافة المؤسسية التي ستحدثها هذه الإجراءات[٢٠]

٤ .مستويات العمل في المبادرة:

هنالك مستويات عدة للعمل بمبادرة حقوق الانسان اولا ، قطري ، واقليمي ، وعلى مستوى الادارة العليا، ونوضح ادناه هذه المستويات:

١.على المستوى القطري (على مستوى بلد ما) ، يأخذ هذا شكل "تحليل مشترك على مستوى الدولة" يضمن أن مكاتب الأمم المتحدة داخل البلد المعني تعمل معاً لإجراء تحليل دوري للمخاطر لاحتمال وقوع الفظائع في البلد، ثم يتم إنشاء المتطلبات اللازمة لتعديل العمل في البلد الذي تقوم به الأمم المتحدة من أجل التخفيف من هذه المخاطر، وإذا كانت المخاطر كبيرة ، يتم إنشاء استراتيجية على المستوى القطري لإدارة هذا الخطر[٢١].

٢.على المستوى الإقليمي ، تجري الأقسام الإقليمية في مقر الأمم المتحدة عمليات مسح منتظمة (مراجعات شهرية إقليمية – على الرغم من أنها تحدث في بعض الأحيان بشكل أقل) لعلامات التحذير من الجرائم الفظيعة في جميع البلدان، ومن ثم يمكن تصعيد المواقف الناشئة الخطيرة إلى القيادة العليا للأمم المتحدة في الوقت المناسب [٢٢].

٣.على مستوى الإدارة العليا، رؤساء الوكالات ذات الصلة على مستوى الأمين العام المساعد تجتمع على أساس شهري في لجان للنظر في التهديدات الناشئة عن الفظائع وإذا لزم الأمر، إحالة الأمور إلى اللجنة التنفيذية، حيث يجتمع الأمين العام وكبار مستشاريه أسبوعيا[٢٣].

تعدد مستويات العمل في المبادرة ممكن ان يسهم في استشراف المخاطر والازمات التي تتطلب تفعيل الجهد الاممي لمواجهة حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان.

وحرصا على اعطاء الزخم اللازم لهذه المبادرة، أصدر الأمين العام بيانا في تشرين الثاني ٢٠١٣ إلى جميع موظفي الأمم المتحدة جدد فيه نيابة عن جميع الموظفين، التزام المنظمة بالوفاء بالمسؤوليات التي حددها الميثاق والدول الأعضاء كلما كان هناك تهديد بارتكاب انتهاكات خطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني[٢٤]. و كتب الأمين العام في نيسان ٢٠١٥ إلى رؤساء كل كيان في منظومة الأمم المتحدة يعيد إصدار بيانه ويذكر أن مبادرة "حقوق الانسان اولاً" توفر فرصة لا تتكرر إلا مرة واحدة في كل جيل للمساعدة في ضمان تلبية الأمم المتحدة لتطلعات الميثاق، وطلب دعمهم الكامل في اتخاذ الخطوات اللازمة لاستيعابه وتنفيذه داخل كياناتهم[٢٥].

٥. مبادئها واهدافها:

تشكل الشفافية والحوار والتعاون المبادئ التوجيهية لمبادرة حقوق الانسان اولا[٢٦]. وهي تهدف الى تحسين طريقة عمل منظومة الأمم المتحدة وتزويدها بالقدرة على منع الكوارث الوشيكة والاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان قبل أن تتحول إلى فظائع جماعية يقع في صلب خطة عمل الحقوق أولاً [٢٧]. كما تهدف المبادرة إلى جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر استعداداً للتعبئة ودق ناقوس الخطر عند وجود التهديدات. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يدرك أنه فشل في التصرف بشكل مناسب عند مواجهة الازمات الانسانية مرارا وتكراراً[٢٨]. وتعد الوقاية الركيزة الاساسية للمبادرة[٢٩] وأسهمت المبادرة في ان يكون اكتشاف العلامات المبكرة للأزمات أكثر منهجية وتحسين طرق استجابة لها[٣٠].وبهذا السياق اوضح السيد بان كي مون بان مبادرة "حقوق الإنسان أولاً" تسعى للمساعدة في تعميم حقوق الإنسان والبدء بتحويل ثقافة الأمم المتحدة بعيدا عن رد الفعل والتركيز على الوقاية عبر المنظمة، ان محور المبادرة هو تركيزها على تحديد المخاطر في مرحلة مبكرة من أجل الاستفادة من

النطاق الكامل لتفويضات وقدرات الأمم المتحدة[٣١]. وبحسب نائب الأمين العام الاسبق يان إلياسون Jan Eliasson إن الحاجة إلى اتخاذ إجراء مبكر، والدور الحاسم في الاستجابة المبكرة لانتهاكات حقوق الإنسان، هما في صميم مبادرة" حقوق الانسان أولاً "[٣٢].

كما تستهدف الخطة ضمان إدراك منظومة الأمم المتحدة وجميع موظفيها للموقع المركزي الذي تحتله حقوق الإنسان في المسؤوليات الجماعية للمنظمة. وتسعى خطة العمل هذه، قبل كل شيء، إلى تعزيز التصدي للانتهاكات المتفشية، ومنع نشوئها أصلاً، من خلال التركيز على الإنذار المبكر والعمل المستندين إلى الحقوق[٣٣]. وبهذا الصدد قال السيد إلياسون: "لقد انتظرنا مدة أطول كثيراً مما ينبغي، انتظرنا غالباً حدوث فظائع جماعية، بدلاً من التصرف في المراحل المبكرة. ومن ثم، فإن لدينا فرصة هائلة الآن لنضع بالفعل "حقوق الإنسان أولاً" وبذلك نرفع بالطبع مستوى الوعي بحقوق الإنسان، ولكننا أيضاً نستخدم انتهاكات حقوق الإنسان باعتبارها إشارات إنذار مبكر بأزمات قادمة[٣٤].

وتشير الأمم المتحدة الى ان HRUF تسعى لتحقيق هدفين هما (اولاً) ضمان أن يكون للأمم المتحدة نظام فعال للإنذار المبكر والوقاية ، يجمع ركائزه الثلاث – السلام والأمن ، والتنمية وحقوق الإنسان– معاً لتعزيزها جميعاً وإعطاء الأولوية حقوق الانسان؛ و(ثانياً) إذا تدهورت الأوضاع ، تأكد من أن الأمم المتحدة تعمل بشكل مبكر وحازم لمنع الفظائع الجماعية[٣٥]. ومع ذلك، هناك بعض الالتباس في النظام حول ما إذا كان يجب أن ينصب تركيز HRUF على الفظائع الجماعية " mass atrocity crimes" أو الدفاع عن حقوق الإنسان على نطاق أوسع.

٦ :حقوق الانسان اولا(HRUF) والمسؤولية عن الحماية (R2P)

المسؤولية عن الحماية هي: "نهج جديد لحماية السكان من الفظائع الجماعية تنعقد بموجبه مسؤولية المجتمع الدولي – استثناءً من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى– عن حماية الضحايا في الحالات التي تكون فيها الدولة غير قادرة على ذلك، أو غير راغبة في حماية سكانها من خسائر في الأرواح، وقعت أو كانت محققة الوقوع، مع نية "الإبادة الجماعية" أو"التطهير العرقي" أو بدونها"، وتشمل هذه المسؤولية ثلاثة عناصر هي: مسؤولية الوقاية والمنع، مسؤولية رد الفعل، ومسؤولية إعادة البناء[٣٦].

المثير للاهتمام في مبادرة "حقوق الانسان أولاً" علاقتها بمسؤولية الحماية The Responsibility To Protect (R2P) فهناك أوجه تشابه واضحة بين العقيدتين فيما يتعلق بواجب منع انتهاكات حقوق الإنسان. إن الركيزة الثانية من مسؤولية الحماية، على سبيل المثال، تنص على أن المجتمع الدولي عليه واجب مساعدة الدول في الوفاء بهذه الالتزامات، قد تكون "حقوق الانسان أولاً" وسيلة لتنفيذ الركيزة الثانية ومع ذلك ، لا يوجد اعتراف صريح بهذا التداخل ، أو شرح لكيفية عمل هذه المبادئ معا[٣٧].

يرى مكتب منع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، ومكتب الأمين العام، أن "حقوق الإنسان أولاً" تساهم في تنفيذ مسؤولية الحماية[٣٨].

ان اعتماد الأمم المتحدة لخطة عمل "حقوق الانسان أولاً" يعلن أن على الأمم المتحدة التزاماً أساساً بحماية الناس أينما كانوا، ويجب عليها منع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والاستجابة لها[٣٩]. فالمبادرة بمثابة

عدسة تفحص المنظمة من خلالها التهديدات بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتتصدى لها، ومن خلال ذلك تحدد الإجراءات اللازمة لمنع الفظائع الجماعية والنزاعات المسلحة(٤٠).

أعقبت مبادرة "حقوق الإنسان أولاً" إصلاحات شاملة لنظام التنمية التابع للأمم المتحدة وتقرر تعزيز الجهود في نيويورك وجنيف لوضع حقوق الإنسان في قلب الاعمال الوقائية من أنطونيو غوتيريش. كان هناك اعتراف واسع النطاق بأن "تعميم" حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة ومن خلالها بشأن التنمية والأمن قد حقق تقدماً كبيراً على مدى السنوات الماضية. حدد المشاركون مبادرة "حقوق الإنسان أولاً" كنقطة تحول مهمة في هذا الصدد، تبع ذلك إصلاحات شاملة لنظام الأمم المتحدة الإنمائي (٤١).

ترى السيدة جنيفر ويلشJennifer M. Welsh المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن المسؤولية عن الحماية:" أدت خطة العمل الخاصة بمبادرة الأمين العام لحقوق الإنسان أولاً إلى مزيد من الإصلاحات المؤسسية لتعزيز الصلة بين الإنذار المبكر والعمل المبكر في نظام الأمم المتحدة "(٤٢).

ثانيا: التحديات التي تواجه "مبادرة حقوق الانسان اولاً "

ان التحديات التي تواجه هذه المبادرة تكمن في محدودية الموارد المتاحة للأمم المتحدة، فالتمويل غالباً ما يعيق المبادرات الجديدة، وعندما يكون التمويل محدوداً تتعرض الأمم المتحدة لضغوط أو أحياناً تأخير في ردها على انتهاكات الحقوق(٤٣). فضلا عن ذلك تفتقر هذه المبادرة للدعم من بعض الدول الأعضاء (مثل روسيا والصين وجزء كبير من مجموعة الـ ٧٧) (٤٤)، اذ ابدت بعض الدول قلقها من ان تكون HRUF كذريعة لانتهاك سيادة الدول(٤٥).

خلال تنفيذ HRUF واجهت الأمم المتحدة أربع عقبات رئيسة:

أولاً:يوجد تنافس كبير بين الوكالات بشان المبادرة وهناك ثقافات تنظيمية متباينة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة: على سبيل المثال، يمكن أن تختلف وجهة نظر مسؤولي حقوق الإنسان عن وجهة نظر المسؤولين السياسيين أو المسؤولين الإنسانيين الذين قد يكون لديهم ثقة أكبر في المفاوضات والدبلوماسية الهادئة.

ثانياً: تحتاج كيانات الأمم المتحدة إلى النظر لحماية حقوق الإنسان على أنها هدف على مستوى المنظومة يتطلب إنجازها مهارات تشغيلية محددة ، لا يُنظر إلى التدريب الإلزامي الذي ستقدمه HRUF على أنه كافٍ في هذا الصدد ، لأنه يركز أكثر من اللازم على معايير حقوق الإنسان ولا يوفر التدريب المتقدم في القيادة والتفاوض الذي سيكون مفيداً لكبار الموظفين.

ثالثًا: اختبرت HRUF قدرة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الذي لديه تواجد ميداني محدود للغاية ولا يمكنه بسهولة نشر موظفين لوقت قصير.

رابعا: على الرغم من حماس مسؤولي المقر الرئيس المشاركين فيHRUF، فإن الأمر يستغرق جهدا ووقتا من أجل ترسيخ ثقافة تنظيمية جديدة [٤٦].

فضلاً لما ذكر، ان من الواضح أن المبادرة لا تفرض اي التزامات قانونية جديدة على الامم المتحدة ولا تشكل اي اضافة جديدة لقواعد القانون الدولي انما هي التزامات سياسية واخلاقية[٤٧].

ثالثا : الممارسات العملية لمبادرة "حقوق الانسان اولا"

على صعيد الممارسة الدولية ، استفادت الأمم المتحدة من مبادرة "حقوق الانسان أولاً" لمواجهة بعض الأزمات الانسانية التي واجهتها:

١. **في جنوب السودان** ، قدمت المبادرة غطاء مفاهيمياً ودعماً مؤسسياً لما كان قراراً شجاعاً غير مسبوق وهو محفوف بالمخاطر أنقذ في نهاية المطاف الآلاف من الأرواح من قبل قيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)(United Nations Mission in South Sudan)[٤٨]، وذلك حينما قررت توفير الملاذ الآمن للمدنيين الهاربين عبر فتح بوابات قواعد الأمم المتحدة هناك لحماية طوفان من المدنيين الباحثين عن الأمان ابان الصراع المسلح على السلطة بين فصيلين من الحزب الحاكم في كانون الاول ٢٠١٣ . تاريخيا كانت هناك حالات عرضية في الماضي سمحت فيها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة للمدنيين بدخول أماكن عملهم من أجل حمايتهم ، ولكن لم يحدث ذلك من قبل على هذا النطاق الواسع وكمسألة سياسية، لقد أنقذ هذا القرار عشرات الآلاف من الأرواح وكان مثالًا رائعاً على الشجاعة الأخلاقية التي تسعى لتحقيقها مبادرة "حقوق الانسان اولا"[٤٩]. انها قدمت نموذجاً إيجابياً على قيام الأمم المتحدة في وضع "حقوق الإنسان اولاً " موضع التنفيذ[٥٠].

٢. ليسوتو: قررت الامم المتحدة الركون الى مبادرة (HRuF) حينما مرت ليسوتو بمرحلة من عدم الاستقرار السياسي بعد محاولة انقلاب فاشلة عام ٢٠١٤ فر على اثرها رئيس الوزراء السابق توم ثاباني إلى جنوب إفريقيا لكنه عاد بعد فترة وجيزة لإجراء انتخابات أوائل عام ٢٠١٥. كما فر هو وزعماء المعارضة الآخرون مرة أخرى بعد الانتخابات وسط حالة من عدم اليقين السياسي والأمني المتزايد . تم إرسال فريق اممي(Light Team) استنادا الى (HRUF) إلى ليسوتو في أواخر عام ٢٠١٥ بعد تقييم أولي لحقوق الإنسان أجرته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وقد خلص الفريق المتعدد الوكالات إلى أن حالة حقوق الإنسان المتدهورة تتطلب مشاركة عاجلة وأقوى للأمم المتحدة، الأمر الذي دفع

إلى" تعزيز القدرة التشغيلية للأمم المتحدة، ومساعدة فريق الأمم المتحدة القطري في تطوير القدرات الوطنية ذات الصلة[٥١].

٣. : ازمة الروهنجا عام ٢٠١٧ ، على الرغم من وجود العديد من التدريبات وخطط العمل والوثائق التوجيهية المتعلقة بـ HRuF إلا أن هناك القليل من الأدلة على الاختلافات الملموسة التي أحدثتها في الطريقة التي تتناول بها الأمم المتحدة حقوق الإنسان. وقد أشار العديد من الباحثين الى انه لايمكن وصف استجابة الأمم المتحدة لأزمة الروهينجا عام ٢٠١٧ إلا بالفشل التام لـ HRUF . أن هذه الأزمة هي بالضبط نوع الوضع الذي تم تصميم مبادرة "حقوق الانسان اولا" لمعالجته، ووفقًا لتقرير روزنتال Rosenthal، اتسمت إجراءات الأمم المتحدة مرة أخرى بـ "إخفاقات منهجية وهيكلية" وكانت الأمم المتحدة عاجزة إلى حد كبير عن معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تحدث، كانت هذه الإخفاقات مشابهة بشكل لافت للنظر لتلك الموثقة في مراجعة استجابة الأمم المتحدة في سريلانكا Sri Lanka [٥٢].

ففي كلتا الحالتين، افتقر فريق الأمم المتحدة القطري إلى نهج مشترك، وأعطى الأولوية للدبلوماسية الهادئة على المناصرة العامة وافترض أن التنمية والمساعدة الإنسانية يمكن أن تعالج مخاوف حقوق الإنسان[٥٣].

خلص كلا التقريرين(تقرير بيتري Petrie Report وتقرير روزنتال Rosenthal report) إلى أن هناك "فشل منهجي" من قبل الأمم المتحدة في الاستجابة للأزمات. ووفقا لروزنتال، ركزت العديد من وكالات الأمم المتحدة العاملة في ميانمار على ولاياتها الضيقة وفشلت في تبني نهج مشترك في مواجهة الحكومة بشأن اضطهادها لأقلية الروهينجا ، فبالرغم من أن بعض الوكالات دقت ناقوس الخطر

بشأن معاملة الروهينجا، قللت وكالات أخرى من أهمية هذه التقييمات ووصفتها بالمبالغات. ويجادل روزنتال بأن المسؤولين الحكوميين في ماينمارMyanmar (بورما Burma) التقطوا التوتر بين وكالات الأمم المتحدة ولعبوا بها ضد بعضها البعض، وسبق وان أشار بيتري في تقريره إلى استراتيجية مماثلة للتلاعب من قبل الحكومة السريلانكية.

كما أشارت بيتري وروزنتال إلى نقص الدعم المقدم إلى فرق الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين على الأرض من قبل مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ورغم أن روزنتال لم يقدم أي توصيات محددة بشأن حقوق الإنسان أولاً، فقد وجد أن الأمم المتحدة تكافح لتحمل الحكومة المسؤولية عن انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي وحقوق الإنسان[٥٤].

ان تجربة ميانمار تشير إلى ضرورة إجراء المزيد من التعديلات وزيادة الاهتمام على HRUF لتحقيق أهدافها الطموحة المتمثلة في تغيير ثقافة عمل الأمم المتحدة وتنفيذها التشغيلي على أقل تقدير ، يجب التخفيف من حالة الضعف التي تعاني منها مبادرة حقوق الانسان اولا[٥٥].

وكشفت بعض التقارير عن إخفاقات الأمم المتحدة في ميانمار، اذ أن الموظفين الذين حاولوا اتباع نهج HRUF أو إثارة قضايا حقوق الإنسان تعرضوا للنقد من قبل الزملاء والرؤساء وهذا يوضح أنه لكي يعمل HRUF وجوب تغيير ثقافة العمل على مستوى النظام . وبالنسبة للتغيير التشغيلي، فشلت القيادة العليا للأمم المتحدة في حل الاقتتال البيروقراطي الداخلي ، أو وضع استراتيجية مشتركة، أو إنشاء رسائل متسقة، وساهم ذلك في حدوث ارتباك وشلل في وجه التدهور السريع للوضع الحقوقي والإنساني. وعلى الرغم من أن منظومة الأمم المتحدة حددت بشكل صحيح مخاطر

الجرائم الفظيعة الجماعية، إلا أن تحليلها لم يترجم إلى استراتيجية فعالة قائمة على الحقوق لمنع أو تخفيف الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي ستتبع. كان من الأمور المركزية في هذا الفشل العوائق الهيكلية والنظامية التي كان بإمكان HRUF إذا تم تنفيذها بشكل صحيح التغلب عليها[٥٦].

رابعا: **"حقوق الانسان اولا " بعد تسنم انطونيو غوتيرش منصب الامين العام للأمم المتحدة**

قبل مغادرته المنصب اكد السيد بان كي مون(Ban Ki-moon) بان هناك أربعة اتجاهات يأمل أن يتبعها الامين العام الذي يخلفه وجميع الدول الأعضاء ، احداها كان يتعلق بخطة عمل "حقوق الإنسان أولاً"، حيث دعا الى دمج أولويات حقوق الإنسان في عمل كل كيان تابع للأمم المتحدة[٥٧].

توقع غاريث ايفانز Gareth Evans بأن الأمين العام، أنطونيو غوتيريش (António Guterres) سيواصل ويبني على مبادرة "حقوق الإنسان أولاً" فجزء من رؤيته ان تكون هناك ثقافة حقيقية للوقاية تسود سواء داخل الأمم المتحدة أو في المجتمع الدولي الأوسع[٥٨]. ويبدو ان مثل هذا التوقع لم يكن في محله بعد مرور ما يقارب العام على توليه لمهام عمله.

فحينما حل أنطونيو غوتيريس محل بان كي مون كأمين عام للأمم المتحدة في ١ كانون الثاني ٢٠١٧ وضع مجموعة جديدة من الأولويات: إصلاح الأمم المتحدة من خلال إعادة تنظيم نظام الأمم المتحدة الإنمائي، وإعادة تنظيم ركيزة السلام والأمن، وتحديث نموذج إدارة الأمم المتحدة، من أجل مزيد من الوقاية المتماسكة والتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي ملاحظاته أمام مجلس حقوق الإنسان التابع

للأمم المتحدة ذكر السيد غوتيريش (Guterres) بانه: "يجب دمج حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة على جميع المستويات"، و" لهذا السبب أعمل بروح حقوق الإنسان أولاً لضمان أن تضع الأمم المتحدة الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها في صميم جميع جهودنا"[٥٩].

لكن بعد مرور عام على تسنمه المنصب، ألغيت وظيفة المدير الوحيدة المخصصة لتنفيذ HRUF وتم توزيع مسؤوليات المتعلقة بالمبادرة بين موظفي المكتب التنفيذي للأمين العام وقد أدى هذا الحدث وعوامل أخرى الى تعديلات على مبادرة HRUF. وفي رسالة مكتوبة إلى الأمين العام في نيسان ٢٠١٨ أعربت مجموعة من منظمات المجتمع المدني عن خيبة أملها مشيرة إلى أن إلغاء المنصب من شأنه أن يشير إلى التراجع عن دعم HRUF وينعكس بشكل سيء على نهج الأمم المتحدة تجاه حقوق الإنسان لا سيما أن المبادرة قد حظيت باهتمام و تأييد دولي مهم[٦٠] لان تنفيذها على الوجه الامثل يسهم في زيادة كفاءة الامم المتحدة في حماية حقوق الانسان ، كما ان ميزانية الامم المتحدة لاتحمل اي ميزانيات اضافية .

بينما أعرب الأمين العام أنطونيو غوتيريش(António Guterres) في البداية عن التزامه بتعميم حقوق الإنسان "لا سيما من خلال مبادرة HRUF" ، دفع الصمت حول هذا الموضوع الكثيرين داخل وخارج الأمم المتحدة إلى الاعتقاد بأن HRUF ماتت، ومع ذلك ، من خلال المقابلات مع موظفي الأمم المتحدة، تبين لبعض الدارسين أن الأمين العام قد أبقى على HRUF مع بعض التعديلات في إطار رؤيته الأكبر لإعطاء الأولوية للوقاية[٦١].

تجدر الاشارة الى ان هناك أوجه تشابه كبيرة بين مبادرة HRUF الأصلية والنسخة الحالية المعدلة، فكلتاهما تهدفان إلى إحداث تغييرات في ثقافة عمل الأمم

المتحدة وتقوية قدرتها العملياتية لتحديد الأزمات المحتملة ومنعها والاستجابة لها، كما ان هناك اختلافات مهمة بين بينهما حيث ان تصور (HRUF) الأصلي يؤكد على مشاركة أقوى واستباقية من قبل موظفي الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء ، على المستوى الوطني (مثل مشاركة المنسق المقيم مع الحكومات المضيفة) وعلى المستوى الدولي(على سبيل المثال في مقر الأمم المتحدة في نيويورك) من أجل بناء قنوات الاتصال حول القضايا الصعبة أو الحساسة ، وعليه تساعد في منع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان وتفاقم الأزمة ، اما بالنسبة للنسخة الجديدة من (HRUF) فهي لا تسعى إلى تشجيع موظفي الأمم المتحدة على التعامل مع الدول سواء في نيويورك أو في الميدان، في الواقع يبدو أن عمليتها مقصورة داخل المكتب التنفيذي للأمين العام. وعلى الرغم من ادعاء البعض في قيادة الأمم المتحدة بأن HRUF "مازال قائما"، لا يزال الكثيرون متشككين بشأن مبادرة "حقوق الانسان اولا" "الجديدة" ومستوى التزام السيد غوتيرش بها[٦٢].

مع هذا يواصل مسؤولو الأمم المتحدة الإصرار على أن HRUF لايزال ساري المفعول ، لكنهم يقدمون تأكيدات غامضة فقط بشأن استمرار وجودها، هذا لا يفعل الكثير لتثبيط الشعور المتزايد بعدم الثقة وخيبة الأمل، وبالنظر إلى أن الوقاية حددت كأولوية للأمين العام فان HRUF اصبحت ضمن هذا الإطار الأوسع الذي يشمل طيف الوقاية بأكمله ، ويهدف إلى منع أو تخفيف أو الاستجابة للأزمات الفعلية أو الناشئة في جميع مراحل سلسلة السلام والنزاع. ان التراجع الكبير في المبادرة لا يعني نهايتها بل انها اصبحت ضمن جدول أعمال الوقاية للأمين العام .

الخاتمة والاستنتاجات :

في ختام هذا البحث، اصبح من الواضح ان مبادرة HRUF هي محاولة جديدة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على المنع والاستجابة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. اذ إنها تشمل الدروس المستفادة من الفشل في معالجة الازمات الانسانية في الماضي ، وعلى الرغم من ان الانجازات التي حققتها المبادرة في دمج موضوعات حقوق الانسان في هيئات الامم المتحدة الا انها لم تتمكن بعد من تحقيق النتائج المرجوة لاسيما ابان ازمة الروهنجا عام ٢٠١٧ مما يتطلب اعادة النظر فيها لجعلها اكثر فاعلية.

واجهت HRuF تحديات عديدة اسهمت في الحيلولة دون اعطاء المبادرة زخما كبيرا ولعل من بينها مقاومة كل من روسيا والصين، ومجموعة من الدول النامية لخطة العمل هذه، اذ انهم جادلوا بأنه يمكن استخدام حقوق الإنسان كذريعة لانتهاك السيادة الوطنية، هذا النوع من العداء المستمر من جانب الدول حال دون فعالية المبادرة وتنفيذها. فضلاً عن ذلك، ان انتهاء ولاية السيد بان كي مون كأمين العام للأمم المتحدة وتسنم السيد غوتيرش لهذا المنصب اسهم ايضا في تخفيف الدعم للمبادرة فهي لم تحظ بالاولوية ذاتها التي حضيت عند الامين العام السابق.

<u>الاستنتاجات:</u>

١. لم تترسخ مبادرة HRUF بالكامل في منظومة الأمم المتحدة وقد تم الكشف عن هذا بشكل صارخ في ميانمار، حيث واجهت الأمم المتحدة أزمة استمرت لسنوات بلغت ذروتها في الحملة العنيفة التي شنتها القوات المسلحة ضد مجتمعات الروهينجا في عام ٢٠١٧ ، حيث تورطت في الأخطاء نفسها التي وثقها تقرير بيتري في سريلانكا.

٢. من الواضح أن ما يغيب عن الخطة إشارات إلى مسؤولية أجهزة مهمة للأمم المتحدة مثل مجلس الأمن والجمعية العامة.

٣. الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مبادرة حقوق الإنسان أولا اسهمت في تعزيز وتطوير كفاءة الأمم المتحدة في الإنذار المبكر ورفع كفاءة الكوادر الأممية في المجال الوقائي وهذا يعزز قدرتها في منع الفظائع الجماعية التي تشكل نطاق المسؤولية عن الحماية .

٤. تراجع مكانة واهمية مبادرة "حقوق الانسان اولا" بعد انتهاء ولاية السيد بان كي مون وتولي السيد انطونيو غوتيرش منصب الامين العام للأمم المتحدة .

٥. مبادرة حقوق الانسان اولا لا تضيف شيء جديد الى القانون الدولي ولا ترتب على الدول اي التزامات جديدة بل هي تشجع وتحث على احترام ما هو كائن اتفاقات واليات لحماية حقوق الانسان داخل منظومة الامم المتحدة.

٦. ركزت خطة العمل الداخلية للأمم المتحدة HRuF حصرياً على التعديلات التشغيلية داخل الأمم المتحدة، دون اشتراط موافقة الدول الأعضاء.

المصادر والهوامش

(1) UN briefings: Human Rights up Front , 23 October 2019. https://n9.cl/jaaqe

(٢) بان يحذر من تراجع احترام حقوق الإنسان. https://news.un.org/ar/story/2016/07/255402

(3) UN briefings: Human Rights up Front, Op.Cit.

(4) Kristen E. Boon, Assessing the UN's new "Rights Up Front" Action Plan , 27/4/2014. https://n9.cl/y1af0

(5) Gerrit Kurtz, "With Courage and Coherence: The Human Rights Up Front Initiative of the United Nations." Global Public Policy Institute (GPPI), July 2015.
https://n9.cl/94g8x

(6)Strauss, Ekkehard ,"The UN Secretary-General's Human Rights Up Front Initiative and the Prevention Of Genocide: Impact,Potential, Limitations," Genocide Studies and Prevention: An International Journal: Vol. 11: Iss. 3, 2018. P. 48-59 . 3 http://doi.org/10.5038/1911-9933.11.3.1504

(7)Andrew Gilmour , The Future of Human Rights: A View from the United Nations, https://n9.cl/kyhcp6

(٨) إي شتراوس ، مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان أولاً ومنع الإبادة الجماعية: التأثير والإمكانات والقيود ٢٠١٨ . https://www.rightsforpeace.org/policy-docs?lang=ar

(9) Andrew Gilmour , The Future of Human Rights: A View from the United Nations, Op.Cit.P.245. https://n9.cl/kyhcp6 .

(10) United Nations. Fact Sheet-Rights up Front in the Field. Follow-up to the Report of the Secretary-General's Internal Review Panel on UN Action in Sri Lanka. New York: United Nations, 2013.

(11) Opening statement by H.E. Mr Mogens Lykketoft, President of the 70th session of the General Assembly at informal briefing by Deputy Secretary-General, H.E. Jan Eliasson, on the Human Rights up Front Initiative , 27 January 2016. https://n9.cl/io8qa

(12) Human Rights up Front An Overview . https://n9.cl/dkixw

(13) Gerrit Kurtz. "With Courage and Coherence: The Human Rights Up Front Initiative of the United Nations" ,Op.Cit.

(14) Annyssa Bellal, Building respect for the rule of law in violent contexts: The Office of the High Commissioner for Human Rights' experience and approach, International Review of the Red Cross 2014 , P.337.
https://n9.cl/nlwpw

(15) Ibid,P.337.

(16) Ibid,P.338.

(17) UN Deputy Secretary-General, 'Informal Remarks at Briefing of the General Assembly on Rights up Front,' New York , 17 December 2013.
https://www.un.org/sg/en/content/dsg/statement/2013-12-17/deputy-secretary-generals-remarks-briefing-general-assembly-rights

(18) Dr. Kristen E. Boon , Assessing the UN's new "Rights Up Front" Action Plan, Op.Cit.

(19) Fact Sheet - Rights up Front in the Field . https://n9.cl/tawcg

(20)Unhcr , Rights Up Front 17 December 2013 . https://n9.cl/9h5pde

(21) UN Briefing: Human Rights up Front , Op.Cit.

(22) Ibid.

(٢٣) بان يحذر من تراجع احترام حقوق الإنسان
https://news.un.org/ar/story/2016/07/255402

(24) Human Rights up Front An Overview, Op.Cit .

(25) Gerrit Kurtz, Ironing Out the Kinks in the UN's New Human-Rights Initiative**,** August 12, 2015 . https://n9.cl/fbx1z

(٢٦) الامم المتحدة، الجمعية العامة، رسالة مؤرخة ٢٤ ديسمبر ٢٠١٥ موجهة من الامين العام الى رئيس الجمعية العامة ، A/70/656 ، ٦ يناير ٢٠١٦ .

(27) International Peace Institute, 'Putting Human Rights at Forefront of UN Agenda: 7th Annual Trygve Lie Symposium.' 26 sep 2014. https://n9.cl/zivb9

(28) Secretary-General's remarks on the International Day of Reflection on the Genocide in Rwanda, 07 April 2017 . https://n9.cl/owzup

(٢٩) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الإنذار المبكر والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، E/2016/58 ، 13 May 2016 .

(30)António Guterres, Remarks to the Human Rights Council , 25 February 2019 .
https://n9.cl/hfx2q

(31) Samuel Jarvis,The R2P and atrocity prevention: Contesting human rights as a threat to international peace and security , Cambridge University Press: 29 July 2022.
https://n9.cl/kwfam

(32) New UN 'Rights up Front' strategy seeks to prevent genocide, human rights abuses, 18 December 2013. https://news.un.org/en/story/2013/12/458212

(٣٣) رسالة الأمين العام بمناسبة يوم حقوق الإنسان، 10ديسمبر ٢٠١٣.
https://unsmil.unmissions.org/node/100039757

(٣٤) في هارلم، يشير نائب رئيس الأمم المتحدة إلى المساواة وعدم التمييز باعتبارهما 'جوهريين بصورة مطلقة لجميع حقوق الإنسان 10' ، ديسمبر ٢٠١٤. https://n9.cl/y67d4

(35) Richard Gowan, Lawrence Woocher, And Daniel Solomon, Preventing Mass Atrocities An Essential Agenda For The Next Un Secretary-General ,

September 2016 .P.6. https://www.ushmm.org/m/pdfs/Preventing-mass-atrocities.pdf

(٣٦) فيصل غازي ناصر، الامم المتحدة ومسؤولية الحماية : ليبيا انموذجا (دراسة قانونية - سياسية)، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٢٣ ، ص٢٦٢.

(37) Dr. Kristen E. Boon, Assessing the UN's new "Rights Up Front" Action Plan, Op.Cit .

(38) Gregor P. Hofmann, Ten Years R2P – What Doesn't Kill a Norm Only Makes It Stronger? Contestation, Application and Institutionalization of International Atrocity Prevention and Response, prif Report No: 133 ,2015 ,P. ٢٧ . https://n9.cl/f9ges

(39)Transformative agenda (IASC) . https://emergency.unhcr.org/coordination-and-communication/interagency/transformative-agenda-iasc

(40) Rights up Front May 2014. https://www.refworld.org/pdfid/549141f84.pdf

(41) Report of the third informal meeting of development partners on: 'The contribution of human rights and development cooperation to prevention' Held on 8-9 June 2022, Montreux, Switzerland. https://n9.cl/kqzim

(42)Jennifer M. Welsh ,The Responsibility to Protect after Libya & Syria, 2016 by the American Academy of Arts & Sciences, p.78. https://n9.cl/8svpf

(43) International Peace Institute, 'Putting Human Rights at Forefront of UN Agenda: 7th Annual Trygve Lie Symposium.'Op.Cit.

(44)Danica Damplo, Rodrigo Saad, Policy or aspiration: Shedding light on the current status of the UN's Human Rights Up Front initiative , Universal Rights Group, 2019.P.26.

(45)David Griffiths, Human rights diplomacy Navigating an era of polarization , International Law Programme , April 2023 , P.16. https://n9.cl/fj0y2

(46) UN Deputy Secretary-General, 'Informal Remarks at Briefing of the General Assembly on Rights up Front,' , Op.Cit.

(47) Kristen E. Boon, Assessing the UN's new "Rights Up Front" Action Plan ,Op.Cit.

(48) Cecilia Jacob, Mainstreaming Atrocity Prevention Foreign Policy and Promotion of Human Rights for Atrocity Prevention ,Nov 2022,P.11.

(49) Andrew Gilmour , The Future of Human Rights, Op.Cit , p.244.

(50)Simon Adams, Notes for the Next un Secretary-General , Global Centre for the Responsibility to Protect, 2016, p338-339. https://n9.cl/fse3y

(51) Danica Damplo, Rodrigo Saad, Policy or aspiration: Shedding light on the current status of the UN's Human Rights Up Front initiative,Op.Cit, P.14
أنشأت الأمم المتحدة نظامًا جديدًا من "الفرق الخفيفة" "Light Team " وهي مجموعات صغيرة من الخبراء في الأزمات السياسية وأزمات حقوق الإنسان - لنشرها لدعم المنسقين المقيمين في البلدان التي يحتمل أن تواجه العنف ، مثل نيجيريا عشية الانتخابات الرئاسية لعام عشية الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ . انظر :
Richard Gowan, Lawrence Woocher, And Daniel Solomon, Preventing Mass Atrocities An Essential Agenda For The Next Un Secretary-General ,Op.Cit.
(52)Joint Letter to UN Secretary-General on Rosenthal Report September 5, 2019. https://n9.cl/4rfta
(53) Damian Lilly ,The Un's Response To The Human Rights Crisis After The Coup In Myanmar: Destined To Fail? June 2021,P.54 . https://n9.cl/cubm2
(54)Danica Damplo, Rodrigo Saad, Policy or aspiration: Shedding light on the current status of the UN's Human Rights Up Front initiative , Op.Cit.,P.18.
(55) Danica Damplo, Rodrigo Saad , Policy or aspiration: Shedding light on the current status of the UN's Human Rights Up Front initiative , Op.Cit.
(56) Ibid.
(57) Secretary-General's remarks at reception hosted by the Carnegie Corporation of New York in Honour of the Secretary-General's Human Rights Legacy. https://n9.cl/jlr6wn
(58) Deputy Secretary-General's remarks at the Annual Gareth Evans Lecture on the Responsibility to Protect and Mass Atrocity Prevention,8 Dec 2016. https://n9.cl/6paqde
بان كي – مون (Ban Ki-moon) هو ثامن أمين عام للأمم المتحدة ، شغل المنصب من كانون الثاني ٢٠٠٧ - كانون الأول ٢٠١٦؛ وفي مطلع كانون الثاني ٢٠١٧ باشر أنطونيو غوتيريش(António Guterres عمله أميناً عاماً للأمم المتحدة لمدة خمس سنوات، تم تمديدها لفترة ثانية تنتهي في كانون الأول ٢٠٢٧.
للمزيد راجع : الامم المتحدة ،الامين العام للأمم المتحدة ، الامناء العامون السابقون . https://n9.cl/n51cu
(59) UNDP , Putting Human Rights up Front. https://stories.undp.org/putting-human-rights-up-front
(60)Danica Damplo, Rodrigo Saad , Policy or aspiration: Shedding light on the current status of the UN's Human Rights Up Front initiative , Op.Cit.
(61) Ibid., P.19.
(62) Ibid., P.6.

المراجع العربية والاجنبية

اولا: المراجع العربية

١. الامم المتحدة، الجمعية العامة، رسالة مؤرخة ٢٤ ديسمبر ٢٠١٥ موجهة من الامين العام الى رئيس الجمعية العامة ، A/70/656 ، ٦ يناير ٢٠١٦ .
٢. إي شتراوس، مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان أولاً ومنع الإبادة الجماعية: التأثير والإمكانات والقيود ٢٠١٨ . https://www.rightsforpeace.org/policy-docs?lang=ar
٣. بان يحذر من تراجع احترام حقوق الإنسان.
https://news.un.org/ar/story/2016/07/255402
٤. رسالة الأمين العام بمناسبة يوم حقوق الإنسان، 10ديسمبر ٢٠١٣.
HTTPS://N9.CL/P6Z5U
٥. في هارلم، يشير نائب رئيس الأمم المتحدة إلى المساواة وعدم التمييز باعتبارهما 'جوهريين بصورة مطلقة لجميع حقوق الإنسان، 10، ديسمبر ٢٠١٤. https://n9.cl/y67d4
٦. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الإنذار المبكر والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، E/2016/58 ، 13 May 2016 .

اولا: المراجع الاجنبية

First: documents

١. António Guterres, Remarks to the Human Rights Council , 25 February 2019 .
https://n9.cl/hfx2q
٢. Deputy Secretary-General's remarks at the Annual Gareth Evans Lecture on the Responsibility to Protect and Mass Atrocity Prevention,8 Dec 2016. https://n9.cl/6paqde
٣. Human rights watch, Joint Letter to UN Secretary-General on Rosenthal Report September 5, 2019. https://n9.cl/4rfta
٤. Opening statement by H.E. Mr Mogens Lykketoft, President of the 70th session of the General Assembly at informal briefing by Deputy Secretary-General, H.E. Jan Eliasson, on the Human Rights up Front Initiative , 27 January 2016. https://n9.cl/io8qa

٥. Secretary-General's remarks at reception hosted by the Carnegie Corporation of New York in Honour of the Secretary-General's Human Rights Legacy, 30 November 2016
https://n9.cl/4ypyd
٦. Secretary-General's remarks on the International Day of Reflection on the Genocide in Rwanda, 07 April 2017 . https://n9.cl/owzup
٧. UN Deputy Secretary-General, 'Informal Remarks at Briefing of the General Assembly on Rights up Front,' New York , 17 December 2013.https://n9.cl/fi4o8

Second: Reports

١. Danica Damplo, Rodrigo Saad, Policy or aspiration: Shedding light on the current status of the UN's Human Rights Up Front initiative , Universal Rights Group, 2019.
٢. Report of the third informal meeting of development partners on: 'The contribution of human rights and development cooperation to prevention' Held on 8-9 June 2022, Montreux, Switzerland. https://n9.cl/kqzim

Third: Research and articles

١. Andrew Gilmour , The Future of Human Rights: A View from the United Nations, https://n9.cl/kyhcp6
٢. Annyssa Bellal, Building respect for the rule of law in violent contexts: The Office of the High Commissioner for Human Rights' experience and approach, International Review of the Red Cross 2014 , P.337.
https://n9.cl/nlwpw
٣. Cecilia Jacob, Mainstreaming Atrocity Prevention Foreign Policy and Promotion of Human Rights for Atrocity Prevention , University of Oxford, Nov 2022. https://n9.cl/jr2w8k
٤. Damian Lilly,The Un's Response To The Human Rights Crisis After The Coup In Myanmar: Destined To Fail? June 2021 . https://n9.cl/cubm2
٥. David Griffiths, Human rights diplomacy Navigating an era of polarization , International Law Programme , Chatham House, April 2023. https://n9.cl/fj0y2

٦. Fact Sheet - Rights up Front in the Field . https://n9.cl/tawcg

٧. Gerrit Kurtz , Ironing Out the Kinks in the UN's New Human-Rights Initiative**,** August 12, 2015. https://n9.cl/fbx1z

٨. Gerrit Kurtz, With Courage and Coherence: The Human Rights Up Front Initiative of the United Nations. Global Public Policy Institute (GPPI), July 2015.https://n9.cl/94g8x

٩. Gregor P. Hofmann, Ten Years R2P – What Doesn't Kill a Norm Only Makes It Stronger? Contestation, Application and Institutionalization of International Atrocity Prevention and Response . PRIF Report No: 133 ,2015. https://n9.cl/f9ges

١٠. Human Rights up Front An Overview. https://n9.cl/dkixw

١١. International Peace Institute, 'Putting Human Rights at Forefront of UN Agenda: 7th Annual Trygve Lie Symposium.' 26 Sep 2014. https://n9.cl/zivb9

١٢. Kristen E. Boon. Assessing the UN's new "Rights Up Front" Action Plan , 27/4/2014. https://n9.cl/y1af0

١٣. New UN, 'Rights up Front' strategy seeks to prevent genocide, human rights abuses, 18 December 2013. https://news.un.org/en/story/2013/12/458212

١٤. Richard Gowan, Lawrence Woocher, And Daniel Solomon, Preventing Mass Atrocities An Essential Agenda For The Next Un Secretary-General , September 2016 . https://n9.cl/5x9om

١٥. Rights Up Front ,17 December 2013 . https://n9.cl/9h5pde

١٦. Unhcr , Rights up Front , May 2014. https://n9.cl/20w7oa

١٧. Samuel Jarvis, The R2P and atrocity prevention: Contesting human rights as a threat to international peace and security, Cambridge University, 29 July 2022.https://n9.cl/kwfam

١٨. Simon Adams, Notes for the Next un Secretary-General, Global Centre for the Responsibility to Protect, 2016. https://n9.cl/fse3y

١٩. Strauss, Ekkehard,"The UN Secretary-General's Human Rights Up Front Initiative and the Prevention Of Genocide: Impact, Potential, Limitations," Genocide Studies and Prevention: An International Journal: Vol. 11: Iss. 3, 2018. https://n9.cl/1nfp7

٢٠. Jennifer M. Welsh ,The Responsibility to Protect after Libya & Syria, 2016 by the American Academy of Arts & Sciences. https://n9.cl/8svpf

٢١. inter agency Standing committee,Transformative agenda (IASC) . https://n9.cl/kx64m

٢٢. UN Briefing: Human Rights up Front , 23 October 2019 . https://n9.cl/jaaqe

٢٣. UNDP, Putting Human Rights up Front. https://n9.cl/z5i3s

٢٤. United Nations. Fact Sheet-Rights up Front in the Field. Follow-up to the Report of the Secretary-General's Internal Review Panel on UN Action in Sri Lanka. New York: United Nations, 2013.